E/2006/41
E/ESCWA/24/10

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـــر الـــدورة الرابعة والعشـــرين

٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ٢٠٠٦

الملحق رقم ٢١

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرمـــوز الإحالـــة إلـــى وثيقـــة من وثائـــق الأمم المتحدة.

E/2006/41

E/ESCWA/24/10

ISSN: 1011-7024

06-0259

منشورات الأمم المتحدة

موجـز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الرابعة والعشـــرين عمـــلاً بقراريـــها ١٥٨ (د-١٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن عقد دورات اللجنة كـــل ســـنتين، و١٩٦ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن تواتر دورات اللجنة، وذلك في بيروت في الفترة مـــن ٨ إلـــى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

وعقدت اللجنة اجتماعاتها في شقين، شق لكبار المسؤولين وشق وزاري. وفي اجتماعات كبـــار المسؤولين نظرت اللجنة في تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة، وقضايا الإدارة العليـــا، والتقـــدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمـــواً. وفي اجتماعات الشق الوزاري عقدت اللجنة حلقة حوار وزارية حول قضايا السياسة العامة في منطقـــة الإسكوا تناولت المواضيع التالية: التحديات الجديدة في المنطقة وأثرها على عمل الإســـكوا، ومواجهـــة مشاكل بطالة الشباب في منطقة الإسكوا، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها عدداً من التوصيات الصادرة عن اجتماعات كبار المســـؤولين، إضافة إلى مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها، أو للإحاطـــة علماً بها. ويتضمن هذا التقرير مجموعة التوصيات والقرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الرابعـــة والعشرين، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت في المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها	٣	٤
الثاني- مواضيع البحث والمناقشة	٤-٦٢	٢٢
ألف- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الرابعة والعشرين للجنة	٤	٢٢
باء- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا	٥-٢١	٢٢
جيم- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٢٢-٣٨	٢٥
دال- قضايا الإدارة العليا	٣٩-٥٦	٢٨
هاء- استعراض التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٥٧-٦٠	٣٠
واو- موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة	٦١	٣١
زاي-ما يستجد من أعمال	٦٢	٣١
الثالث- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشرين	٦٣	٣١
الرابع- تنظيم أعمال الدورة	٦٤-٧٩	٣٢
ألف- المكان وموعد الانعقاد	٦٤	٣٢
باء- الافتتاح	٦٥-٧٢	٣٢
جيم- الحضور	٧٣	٣٤
دال- انتخاب أعضاء المكتب	٧٤-٧٥	٣٤
هاء- وثائق التفويض	٧٦	٣٥
واو- جدول الأعمال	٧٧-٧٨	٣٥
زاي- الوثائق	٧٩	٣٦
المرفق الأول- قائمة المشاركين		٣٧
المرفق الثاني- قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين		٤٦

مقدمـــة

١- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الرابعة والعشرين عملاً بأحكام قرار اللجنة ١٩٦ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن تواتر دورات اللجنة.

٢- ويستعرض هذا التقرير أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين المنعقدة في سبع جلسات توزعت على شقين، خمس جلسات في شق لكبار المسؤولين وجلستان في الشق الوزاري، وذلك في بيروت في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها

٣- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السابعة، المنعقدة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها، وفيما يلي نص هذه القرارات:

٢٦٩ (د-٢٤) دور الإسكوا في ضوء الوثيقة حول نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وعملية التغيير الناجمة عنها

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٥ بشأن إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

وإذ تسترشد بقرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد أن الإسكوا يمكنها أن تقدم إسهامات قيمة في معالجة القضايا العالمية ذات الأولوية المحددة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والتي تشمل استئصال الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي المستمر، والعمالة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والهجرة والتنمية، والحكم السديد وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وتوفير السلع العامة، والتنمية الريفية، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تحيط علماً بنقاش وتوصيات اجتماع الخبراء الرفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠[١]،

وإذ تلاحظ بقلق أن معدلات البطالة الحرجة، خصوصا فيما بين الشباب، تستوجب الاهتمام العاجل لإيجاد مناخ مناسب يهدف إلى توفير العمل المنتج والملائم للجميع، وخصوصا للشباب،

وقد استعرضت مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٢] والتعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧[٣]،

---

(١) E/ESCWA/24/4(Part I).

(٢) E/ESCWA/24/6(Part III).

(٣) E/ESCWA/24/6(Part II).

وإذ تحيط علماً بعملية مراجعة الولايات التشريعية التي طلبت إجراءها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وآثارها المحتملة على عمل مختلف هيئات الأمم المتحدة في المستقبل،

وإذ تقدر جهود الأمانة التنفيذية لدعم مساعي البلدان الأعضاء في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية،

١- **تؤكد** على الدور الهام الذي تضطلع به الإسكوا باعتبارها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة في منطقة غربي آسيا وما تقدمه من دعم لتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان المنطقة وما تبذله من جهد لتحفيز عملية التنمية فيها وتحقيق التكامل الإقليمي؛

٢- **تؤكد** أن التكامل الإقليمي، لا سيما التكامل الاقتصادي والاجتماعي، هو أهم أهداف اللجنة؛

٣- **تؤكد أيضاً** أن البلدان الأعضاء ستكون قادرة، من خلال التعاون والتكامل الإقليميين، على مواجهة تحديات العولمة وتفادي التهميش؛

٤- **تلاحظ مع الارتياح** أن مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٤] يتناول المجالات الأساسية والحاسمة التي تهم منطقة غربي آسيا، والأولويات المحددة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وفي تقرير اجتماع الخبراء الرفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠[٥]؛

٥- **تعتمد** مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، علماً بأنه قد يلزم إجراء مزيد من التعديلات عليه وفقا لما يمكن أن يُتخذ من قرارات في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة؛

٦- **توافق** على التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧[٦] والمنبثقة عن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والوثائق الصادرة عن المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات التي عقدت في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٧]، والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الستين؛

٧- **تدعو** البلدان الأعضاء للعمل على تحقيق الأهداف والغايات المعتمدة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كجزء لا يتجزأ من خططها واستراتيجياتها الوطنية؛

٨- **تحث** كافة هيئات الأمم المتحدة العاملة في منطقة غربي آسيا على توفير الدعم المنسق لتلبية الاحتياجات الإقليمية والتركيز على التقدم في تحقيق تلك الأهداف؛

---

(٤) E/ESCWA/24/6(Part III).

(٥) E/ESCWA/24/4(Part I).

(٦) E/ESCWA/24/6(Part II).

(٧) WSIS-05/TUNIS/DOC/6(Rev.1)-A و WSIS-05/TUNIS/DOC/7-A.

٩- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي ما يلي:

(أ) زيادة التناسق والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، وتشجيع الشراكات والتعاون مع هذه المنظمات من خلال دور الإسكوا الرائد في فريق التنسيق الإقليمي؛

(ب) مواصلة القيام بدور تحفيزي في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وبشكل خاص مع جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية؛

(ج) زيادة التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بتبادل التجارب ومحاكاة أفضل الممارسات؛

(د) إبقاء الحكومات الأعضاء على علم بنتائج عملية الإصلاح في الأمم المتحدة التي قد تكون لها تأثيرات على البرنامج؛

١٠- **تطلب أيضاً** إلى الأمين التنفيذي أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

٢٧٠ (د-٢٤) سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الاستقرار المالي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بإعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين[٨]، والذي تؤكد فيه على أهمية تسريع النمو الاقتصادي ومعالجة ما يتصل به من روابط في صياغة الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن النظام المالي الدولي والتنمية، الذي يؤكد على أهمية الجهود على المستوى الوطني لزيادة الصمود أمام المخاطر المالية،

واعترافا منها بالأهمية المتزايدة للقطاع المالي في المنطقة حيث ساهم في إيجاد العمالة بتمويل الاستثمار في التنويع الاقتصادي وكذلك النمو في القطاعات غير النفطية،

---

(٨) E/2005/41 - E/ESCWA/23/10.

وإذ تؤكد أن زيادة تنمية القطاع المالي مهمة لتمويل الاستثمار والاحتفاظ بالمواهب الشابة وتوسيع نطاق توليد العمالة داخل المنطقة،

وإذ تلاحظ بقلق المشاكل المرتبطة بتنمية القطاع المالي في مواجهة التقلبات الأخيرة في سلوك السوق، والتي قد تكون لها آثار أشد خطورة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا،

وإذ تدرك أن حالات عدم الاستقرار الشديد في مناطق أخرى في الماضي تسببت في زيادة حادة في البطالة، وانخفاض كبير في الإيرادات الحقيقية، واتساع نطاق عدم المساواة في الدخل،

وإذ تشعر بالارتياح لسياسات الاقتصاد الكلي التي اضطلعت بها البلدان الأعضاء في الإسكوا للحد من المضاربة المالية في أجواء السياسة العامة السائدة،

١- **تحث** البلدان الأعضاء على اتخاذ تدابير ملائمة في سياسة الاقتصاد الكلي وإيجاد أطر تنظيمية تساعد على تحقيق استقرار الأداء المنظم والشفاف للأسواق المالية وتعزيزه؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تقوم، بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، برصد وتحليل النتائج المحتملة لعدم استقرار الأسواق المالية بغية تحديد وتقييم أثر هذه الأحداث على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛

٣- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية وضع التنبؤات وتحاليل السياسة العامة لاتجاهات الاقتصاد الكلي الحالية والناشئة وذلك بصورة منتظمة وحسنة التوقيت؛

٤- **تطلب كذلك** إلى الأمانة التنفيذية نشر توقعاتها وتحاليلها وتوصياتها في مجال سياسة الاقتصاد الكلي على أوسع نطاق ممكن؛

٥- **تطلب** إلى حكومات البلدان الأعضاء التي لديها عجز في تمويل الاستثمار أن تحسن وترشّد أطرها القانونية والتنظيمية تشجيعا لاستثمارات بينية وتدفقات رأسمالية أكبر؛

٦- **تطلب** إلى الحكومات والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء التي لديها فائض في رأس المال أن ترفع مستوى وكثافة الاستثمار وتدفق رأس المال داخل المنطقة من خلال تخفيف القيود على انتقال رأس المال والتنويع بين بلدان المنطقة.

٢٧١ (د-٢٤) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن إنشاء لجنة بناء السلام،

وإذ تشير كذلك إلى تأكيد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أن التنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان، مترابطة ويعزز بعضها البعض،

وإذ تذكر بقراراتها ٢٦٠ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار، و٢٤١ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن تداعيات عدم الاستقرار في المنطقة العربية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و٢٥٢ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين،

وإذ تلاحظ بقلق آثار استمرار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء في الإسكوا، لاسيما في فلسطين والعراق،

وإذ تقدر مبادرات الأمانة التنفيذية للإسكوا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك أنشطة بناء القدرات في الأراضي الفلسطينية والعراق،

١- **تطلب** إلى البلدان الأعضاء أن تكثف جهودها لتحقيق السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تكثف مساعيها لتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تقييم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يشكلها النزاع وعدم الاستقرار، والتنبؤ بها والاستجابة لها، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) رصد آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غربي آسيا، وتحليلها والإبلاغ عنها؛

(ب) تحديد المصادر المحتملة للنزاع والتوتر وعدم الاستقرار في غربي آسيا والإبلاغ عنها؛

(ج) وضع وتنفيذ أنشطة عملية لإعادة التأهيل والتنمية في المناطق التي تعاني من نزاعات، بما في ذلك مشاريع بناء القدرات للقطاع العام والمجتمع المدني؛

(د) تكوين شراكات بين ذوي المصلحة في المناطق التي تعاني من نزاعات ونظرائهم الإقليميين/الدوليين في إطار نهج يقوم على المشاركة العامة والتشاور على نطاق واسع؛

(هـ) تحديد احتياجات البلدان الأعضاء التي تعاني من نزاعات وحصار وعدم استقرار في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإدراجها في برنامج التعاون الفني للجنة وبرنامج عملها؛

(و) مساعدة البلدان والأقاليم التي تعاني من نزاعات في تحسين ممارسات الحكم السليم، بما في ذلك تحسين نوعية وفعالية الإدارة العامة، وسيادة القانون واتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية؛

(ز) دعم أنشطة لجنة بناء السلام في منطقة الإسكوا؛

٣- **تدعو** الأمين التنفيذي إلى تثبيت استقلالية معالجة قضايا النزاع وعدم الاستقرار وتعبئة موارد بشرية ومالية إضافية لدعم الأنشطة المذكورة آنفا؛

٤- **تطالب** المجتمع الدولي برفع الحصار الاقتصادي والسياسي والمالي عن الشعب الفلسطيني ومساعدته بتقديم كل المساعدات اللازمة لتخليصه من الاحتلال الإسرائيلي وتلبية حاجاته الإنسانية الأساسية وإعادة التأهيل والبناء الاقتصادي والاجتماعي؛

٥- **تناشد** البلدان الأعضاء والجهات المانحة، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات، والمجتمع المدني، أن تتبرع للإسكوا لتمكينها من الاضطلاع بالأنشطة اللازمة في هذا المجال؛

٦- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

٢٧٢ (د-٢٤) تشغيل الشباب في دول الإسكوا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى ما ورد في إعلان كوبنهاغن بشأن قمة التنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥،

وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢/٦٠ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب، والذي تعيد فيه التأكيد على برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها[٩]، وتدعو الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى وضع مجموعة موسعة من المؤشرات المتعلقة بالشباب يمكن للحكومات استخدامها لقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب،

(٩) قرار الجمعية العامة ٥٠/٨١، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى قراري الجمعية العامة ١١٧/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب، حيث رحبت بمبادرة الأمين العام لإنشاء شبكة لتشغيل الشباب، و١٦٥/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن تعزيز تشغيل الشباب،

وإذ تحيط علماً بالدراسة حول تشغيل الشباب العربي المقدمة للدورة الرابعة والعشرين للإسكوا(١٠) في مجال إعداد السياسات والبرامج والمشاريع المحفزة لسوق العمل،

وإذ تدرك حجم مشكلة تزايد معدلات بطالة الشباب في بعض الدول العربية عامة وما قد ينتج عنها من انعكاسات خطيرة، حيث تعتبر معدلات البطالة نسبة إلى إجمالي السكان من أعلى معدلات البطالة في العالم،

وإذ تؤكد أن الشباب هم مستقبل الأمة ولا بد من إشراكهم في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية وإدماجهم فيها، وإتاحة فرص العمل لهم دون تمييز، وتأمين التأهيل والتدريب لهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل،

١- **تدعو** الدول الأعضاء إلى إدراج سياسات الشباب ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية وذلك بإدماج منظور الشباب في كافة عمليات التخطيط وإعداد السياسات الوطنية للشباب، ووضع خطط عمل على الصعيد الوطني تتعلق بتشغيل الشباب للحد من هجرة العمالة الماهرة والخلاقة؛

٢- **تدعو أيضاً** الدول الأعضاء إلى توفير إحصاءات وطنية حديثة ودقيقة عن بطالة الشباب وجمع البيانات الدورية حول كافة المواضيع المتعلقة بالشباب، بما فيها العمالة والتعليم والصحة، من مصادرها المختلفة كالسجلات الإدارية وتعداد السكان والمسوح المعيشية للأسر والمسوح المتخصصة، وذلك بهدف إنشاء قاعدة للبيانات الوطنية عن موضوع التشغيل والبطالة وانعكاساتها على الشباب لغرض الرصد وإعداد التقارير الوطنية؛ وإجراء الدراسات حول عوامل البطالة وآثارها بقصد وضع أفضل السياسات الممكنة لمعالجتها؛

٣- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تساهم بفعالية في عملية تطوير المؤشرات الإحصائية حول تشغيل الشباب من خلال اقتراح مؤشرات إقليمية رئيسية وإدراجها ضمن مؤشرات التنمية بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية وضع آلية بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية ذات الصلة لإنشاء نظام يوفر المعلومات عن أسواق العمل العربية بهدف التنسيق بين العرض والطلب وإيجاد فرص عمل مناسبة للشباب؛

٥- **تحث** الدول الأعضاء على تشجيع تبادل الأيدي العاملة وخاصة فئة الشباب ولا سيما أصحاب الكفاءات بين دول المنطقة بما يساهم في تدوير الموارد المالية داخل المنطقة وتنمية المنطقة ككل؛

---

(١٠) E/ESCWA/24/6(Part II).

٦- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

٢٧٣ (د-٢٤) متابعة تنمية مجتمع المعلومات في غربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الإسكوا في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بمرحلتيه في جنيف[١١] وتونس[١٢]، لبناء مجتمع معلومات شامل وتسخير المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١٣]،

وإذ تؤكد الدور الذي أوكله برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات[١٤] إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة من أجل متابعة الأنشطة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومساعدة الدول الأعضاء من خلال تقديم المعلومات الفنية المناسبة لتطوير الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الإقليمية،

واستناداً إلى ما أعلنه برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات بشأن الحاجة إلى تطوير المؤشرات والمعايير المناسبة، ومنها مؤشرات الاتصال المجتمعية، من أجل تحديد حجم الفجوة الرقمية، بأبعادها المحلية والدولية، وتقييمها بانتظام، وتتبع التقدم العالمي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار نداء دمشق نحو شراكة من أجل بناء مجتمع المعلومات العربي[١٥]، والجهود التي قامت بها الإسكوا لوضع خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات[١٦]، المبنية على تفهم جيد للاحتياجات الإقليمية والوطنية والتعاون المستمر بين المنظمات الدولية والإقليمية،

---

(١١) WSIS-03/GENEVA/DOC/4-A و WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A.

(١٢) WSIS-05/TUNIS/DOC/6(Rev.1)-A و WSIS-05/TUNIS/DOC/7-A.

(١٣) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(١٤) WSIS-05/TUNIS/DOC/7-A.

(١٥) صدر عن المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات: الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي، دمشق، ٢١-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(١٦) E/ESCWA/ICTD/2004/4.

وإذ تدرك أثر الدور المهم الذي اضطلعت به الإسكوا من خلال الشراكة العالمية المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، بالتعاون مع الدول الأعضاء، وجهودها الهادفة إلى تطوير مجموعة من المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا بهدف قياس الفجوة الرقمية بمختلف أبعادها، ومواءمة هذه المؤشرات مع مجموعة المؤشرات الأساسية للشراكة العالمية، وتعزيز قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع ونشر إحصاءات ومؤشرات مجتمع المعلومات الدقيقة والقابلة للمقارنة في الوقت المناسب،

١- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتنفيذ خطط العمل من خلال ورش العمل والخدمات الاستشارية وغيرها من وسائل التعاون الفني في المجالات المتعلقة بصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطط العمل المتصلة بها؛ وصياغة وتنفيذ خطط عمل لبناء القدرات بهدف تشجيع اعتماد المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجمع بياناتها من أجل دعم عملية وضع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي؛ ووضع آلية لتشجيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ وتسهيل تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢- **تدعو أيضاً** الأمانة التنفيذية إلى أن تقوم، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بالمشاركة الفعلية في تنفيذ خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات[١٧]، والعمل على تحديث هذه الخطة بشكل مستمر كلما أحرز تقدم في تحقيق أهدافها؛

٣- **تناشد** الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني المساهمة في المساعي المذكورة آنفاً، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي، وتوليد فرص عادلة لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي آسيا؛

٤- **تدعو** الأمين التنفيذي إلى تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين عن متابعة برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات[١٨] وتنفيذ خطط العمل بالنسبة إلى التقدم المحرز في الدول الأعضاء وجهود الإسكوا في هذا المجال.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

---

(١٧) E/ESCWA/ICTD/2004/4.

(١٨) WSIS-05/TUNIS/DOC/7-A.

٢٧٤ (د-٢٤) إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك دور العلم والتكنولوجيا في تسريع التنمية وأنهما يشكلان إحدى أولويات الأمم المتحدة، كما جاء في قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي تقرير الأمين العام عن تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١٩]، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٨/٢٠٠٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تشير إلى قرار اللجنة ٢٥٤ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ الذي يطلب إلى الأمانة التنفيذية تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة عن إنشاء مركز إقليمي للتكنولوجيا يقوم بأنشطة تهدف إلى بناء القدرات التكنولوجية الوطنية وتوظيفها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي والدولي في مجالات التكنولوجيا،

وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي يتوجّه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة الذي يستند إلى المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي، ويعتبرها أساساً للتنافس وقاعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وخاصة بالنسبة إلى توليد فرص العمل والحد من الفقر،

وإذ تأخذ علماً بأن بعض اللجان الإقليمية للأمم المتحدة قد أنشأت مراكز متخصصة لمساندة الدول الأعضاء في سعيها نحو بناء قدراتها الذاتية في مجالات العلم والتكنولوجيا التي توليها الأولوية في تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تدرك ضرورة إنشاء مركز مماثل في منطقة الإسكوا لمؤازرة الجهود الوطنية في بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، وتنسيق التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي،

وإذ تستند إلى دراسة الجدوى التمهيدية حول إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا[٢٠]، وإلى توصيات لجنة الإسكوا الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي بدعم إنشاء المركز، في اجتماعها الثالث في بيروت، يومي ٦ و٧ آذار/مارس ٢٠٠٦،

١- **توافق**، من حيث المبدأ، على إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا كما جاء تعريفه في دراسة الجدوى التمهيدية[٢١]؛

---

(١٩) E/CN.16/2004/2.

(٢٠) E/ESCWA/ICTD/2006/WP.1.

(٢١) المرجع نفسه.

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية المتابعة مع الدول الأعضاء بخصوص استضافة المركز وتأمين مصادر تمويله؛

٣- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء المركز وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

٢٧٥ (د-٢٤) التعاون الفني وتنمية الشراكات وتعبئة الموارد

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إدراكا منها لمسؤولية الأمانة التنفيذية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة البلدان الأعضاء فيها في تحقيق المزيد من التعاون والتكامل الإقليميين،

واقتناعا منها بدور الإسكوا في تعزيز القدرات الفنية لبلدانها الأعضاء دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢،

وإذ تذكر بقرارها ٢٥٨ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأهمية التعاون الفني، وتحديدا المشورة في السياسة العامة وأنشطة بناء القدرات، لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تذكر أيضاً بقرارها ٢٦٣ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة وتعزيز التكامل الإقليمي،

وإدراكا منها بأن ميزانية البرنامج العادي للإسكوا غير كافية لتلبية الطلب على أنشطة بناء القدرات وأنها مخصصة أساسا للعمل التحليلي والمعياري،

وإذ تؤكد أن تدفق موارد إليها من خارج الميزانية يمكن الاعتماد عليها سيمكن الأمانة التنفيذية من مواصلة وتطوير أنشطتها العملية،

وإذ تشيد بجهود الأمانة التنفيذية في ما أحرز من تقدم في تنفيذ استراتيجية التعاون الفني للإسكوا وإعداد خطة التمويل المقترحة لسنوات متعددة،

١- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية مواصلة تنفيذ استراتيجية التعاون الفني للإسكوا واتخاذ ما يلزم من تدابير لإطلاق شبكة تبادل المعلومات والمعرفة في مجال التعاون الفني؛

٢- **تدعو** البلدان الأعضاء ومجتمع المانحين إلى المشاركة بنشاط في عمل الأمانة التنفيذية لتعزيز المزيد من الشراكات وتعبئة الموارد بهدف تنفيذ استراتيجية التعاون الفني للإسكوا، وبالخصوص لتطبيق نتائج الأعمال المعيارية والتحليلية؛

٣- **توافق** على خطة التمويل لسنوات متعددة وتطلب إلى البلدان الأعضاء والجهات المانحة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أن تساهم عبر الطرق الثلاث كافة، وهي المساهمات السنوية الطوعية في صندوق الإسكوا الاستئماني للأنشطة الإقليمية، واتفاقات المشاريع/الأنشطة بين الإسكوا والجهات المانحة، واتفاقات التعاون والدعم العينيين؛

٤- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية إعداد خطة عمل محددة لتنمية الشراكات وتعبئة الموارد؛

٥- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن تقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

٢٧٦ (د-٢٤) تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إدراكا منها للحاجة إلى استمرار التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في صياغة سياسات مبنية على الأدلة من خلال إنتاج ونشر إحصاءات ومؤشرات في الوقت المناسب تكون دقيقة وقابلة للمقارنة،

وعملاً بتوصيات اللجنة الإحصائية للإسكوا في دورتها السادسة[٢٢] ونتائج الدورة السابعة والثلاثين لعام ٢٠٠٦ للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة[٢٣]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٢ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية،

وإذ تقر بأهمية الحفاظ على نظام سليم للإحصاءات الرسمية استنادا إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في دورتها الاستثنائية المعقودة في الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤[٢٤]،

---

(٢٢) E/ESCWA/SCU/2004/IG.1/6.

(٢٣) E/2006/24-E/CN.3/2006/32.

(٢٤) E/1994/29-E/CN.3/1994/18.

وإذ تلاحظ أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة هو مسؤولية وطنية سواء فيما يتعلق بتحديد الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية، أو اعتماد السياسات الإنمائية اللازمة لضمان تحقيق تلك الأهداف والغايات بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تسترشد بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى توفير حلول متعددة الأطراف لتحديات التنمية،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٥ بشأن الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل وكفالة سهولة الوصول إليها من جانب جميع الدول،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥ بشأن إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

١- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى تحسين إطاراتها المؤسسية الإحصائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الإحصائية الوطنية، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للجنة الأمم المتحدة الإحصائية؛

٢- **تحث** البلدان الأعضاء على تكثيف جهودها لتعزيز قدراتها الإحصائية لإنتاج ونشر مؤشرات موثوق بها وفي الوقت المناسب للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية مواصلة جهودها لدعم البلدان الأعضاء في تطوير القدرات الوطنية من خلال اجتماعات فرق الخبراء، وورشات العمل التدريبية والخدمات الاستشارية، بهدف تحسين تغطية الإحصاءات والبيانات النوعية، ونوعيتها وقابليتها للمقارنة، خصوصا في مجالات ناشئة مثل دورة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن والمجالات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

٤- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى تنفيذ ما تم تضمينه في مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٢٥] بشأن برنامج وشعبة الإحصاء؛

٥- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية تلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية على الصعيدين الإقليمي والدولي بتعبئة موارد إضافية لدعم جهود البلدان الأعضاء لتنمية قدراتها الوطنية من خلال ورشات العمل وحملات الدعوة والتدريب؛

---

(٢٥) E/ESCWA/24/6(Part III).

٦- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية، بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء، مواصلة تطوير وصيانة مستودعات للبيانات ومؤشرات التنمية، تشمل الأهداف الإنمائية للألفية، وإتاحتها للعموم ولواضعي السياسات المبنية على الأدلة؛

٧- **تحث** الحكومات والوكالات المانحة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، على دعم الإسكوا في جهودها لمساعدة البلدان الأعضاء على بناء قدراتها الإحصائية الوطنية؛

٨- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن ترفع تقريراً عن التقدم المحرز في هذا المجال إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

٢٧٧ (د-٢٤) سياسات التنمية الاجتماعية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في ما يتعلق بالتنمية، حسبما نص عليها قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وإلى الأهداف الإنمائية للألفية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية حسبما نص عليها قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تدرك حاجة الدول الأعضاء الملحة إلى تعزيز قدراتها في سبيل تحقيق التنمية الشاملة المنصفة والمستدامة في ظل العولمة وتداعياتها،

وإذ تأخذ في الاعتبار قرار اللجنة ٢٥٩ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن السياسات الاجتماعية، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى تنفيذ برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة بالتنسيق على الصعيد الوطني لإعداد سياسات تتلاءم مع ظروف كل بلد،

وإذ تقدر التقدم المحرز في تنفيذ مرحلتين أساسيتين من برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة في المنطقة العربية الذي تنفذه الأمانة التنفيذية،

وإذ تقدر أيضاً التقدم المحرز في توقيع مذكرة تفاهم بين الإسكوا ووزارة الشؤون الاجتماعية في مملكة البحرين في هذا الصدد، والنجاح الذي تحقق في المؤتمر الوطني للسياسات الاجتماعية الذي عقد في مملكة البحرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأوصى بتنظيم منتدى عربي للسياسات الاجتماعية في المنطقة العربية،

وإذ تلاحظ أن برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة استقطب اهتمام دول أعضاء أخرى منها فلسطين والأردن والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان،

١- **تحث** الدول الأعضاء على تبني نهج السياسات الاجتماعية المتكاملة؛

٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى الاستفادة من الأنشطة التحليلية والمشورة الفنية والخدمات الاستشارية التي توفرها الإسكوا في هذا المجال؛

٣- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى متابعة دعم تنفيذ برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة في الدول الأعضاء؛

٤- **تدعو أيضاً** الأمانة التنفيذية إلى تنظيم منتدى عربي للسياسات الاجتماعية يهدف إلى تعزيز الاهتمام بالسياسات الاجتماعية المتكاملة والفعّالة، وإلى بلورة الحوار وتبادل الآراء في هذا المجال لتعزيز آليات التنسيق وتدعيم السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية؛

٥- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

٢٧٨ (د-٢٤) تعزيز دور المرأة في المشاركة في صنع القرار لمنع الصراعات وبناء السلام

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، وما نص عليه في الفقرة ١١٦ بشأن دور المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها ودورها في بناء السلام،

وإذ تشير أيضاً إلى أن منهاج عمل بيجين[٢٦] اعتبر موضوع المرأة والنزاع المسلح أحد مجالات الاهتمام الحاسمة،

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن، والذي حث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥ بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها،

---

(٢٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تحيط علماً أيضاً بالاستنتاج المتفق عليه ضمن لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين بشأن مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وبالقرارات التي اتخذتها بشأن وضع المرأة في مناطق الحروب والنزاعات، ومنها القرار بشأن وضع المرأة الفلسطينية[٢٧]،

وإذ تؤكد ما ورد في إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، الذي اعتمدته لجنة المرأة في الإسكوا في دورتها الثانية في تموز/يوليو ٢٠٠٤[٢٨]، والذي أكد على دور المرأة في تعزيز مفاهيم السلام والحوار وعلى حاجة المرأة العربية إلى السلام والأمن والاستقرار، إذ أن العقبة الرئيسية أمامها تتمثل في الاحتلال والاستيطان والتهديد،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٠ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن التنمية والتعاون في ظل عدم الاستقرار، الذي يرجو من الأمين التنفيذي أن تكثف جهودها في بناء القدرات وتقديم الدعم اللازم إلى بلدان المنطقة التي عانت أو تعاني من عدم الاستقرار، بما في ذلك الأنشطة التحليلية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن عدداً من بلدان منطقة الإسكوا عانى ويعاني من استمرار حالة عدم الاستقرار، نظراً إلى الحروب والنزاعات وتداعياتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية،

وإدراكاً منها أن المرأة هي أكثر عرضة للتأثر سلباً بالحروب والنزاعات المسلحة،

١- **تؤكد** على ضرورة أن تولي الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية الاحتياجات الاستثنائية للمرأة في ظل عدم الاستقرار ما تستحقه من اهتمام في خططها وبرامجها؛

٢- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى دراسة أوضاع المرأة في بلدان الإسكوا التي تعاني من الاحتلال والحروب والنزاعات، وبناء قدراتها في مجال حل الصراعات وإحلال السلام؛

٣- **تحث** الدول الأعضاء على زيادة تمثيل ومشاركة المرأة وتمكينها في جميع مستويات صنع القرار وفي عمليات حل الصراعات وإحلال السلام؛

٤- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

---

(٢٧) الأمم المتحدة، تقرير لجنة وضع المرأة عن دورتها الخمسين، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، ٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ E/CN.6/2006/15، الفصل الأول.

(٢٨) E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/6.

٢٧٩ (د-٢٤) متابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى بيان اعتماد نظام النقل المتكامل في المشرق العربي الذي صدر عن الإسكوا في دورتها العشرين في أيار/مايو ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الهدف من نظام النقل المتكامل في المشرق العربي هو زيادة تدفق البضائع والأفراد عبر الحدود في منطقة الإسكوا،

وإذ تدرك أن المكونات الرئيسية لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي تتضمن تحسين البنى التحتية وتسهيل تدفق البضائع والأفراد عبر النقاط الحدودية، وكفالة النقل الآمن، وتوفير نظام للمعلومات وإطار منهجي لوضع وتحليل السياسات،

وإذ تؤكد على أهمية قيام الدول الأعضاء بتفعيل عمل اللجان الوطنية القائمة لتسهيل النقل والتجارة وإنشائها في الدول التي لم تنشئها بعد،

وإذ تشير إلى القرارات اللاحقة المتعلقة بتطبيق بعض مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي وخاصة القرار ٢٣٥ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن اعتماد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، والقرار٢٤٣ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، والقرار ٢٥٦ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، والقرار ٢٦٥ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق،

وإذ تشير أيضاً إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بسلامة المرور، وخاصة القرار ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ حول تحسين السلامة على الطرق في العالم حيث رحبت بتنظيم الأسبوع العالمي الأول للسلامة على الطرق في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٧،

وإذ تنوه مع الارتياح بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء نحو تطبيق خطة العمل لتنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي وخاصة على المحورين م٤٠ (العراق-الأردن-فلسطين-الساحل الجنوبي للبحر المتوسط) وم٤٥ (سوريا-الأردن-السعودية-اليمن)، وكذلك الخطوات المتخذة نحو تسهيل عبور البضائع عبر الحدود وخاصة من خلال تشكيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة،

وإذ تشير إلى خطة العمل لتنفيذ اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي[٢٩] التي اعتمدتها لجنة النقل في دورتها السابعة التي عُقدت في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦،

---

(٢٩) E/ESCWA/GRID/2006/IG.1/3(Part I)/Add.2.

وإذ تدرك أن التنفيذ الجيد للقرارات الآنف ذكرها والأنشطة المتكاملة لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي سيساهم في رفع مستوى التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء،

وإذ تدرك أيضاً ضرورة توفير القدرات البشرية والموارد الكافية لضمان متابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي من قبل الإسكوا والمشاركة الفعالة للدول الأعضاء في الأسبوع العالمي الأول للسلامة على الطرق،

١- **تحث** الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات العملية من أجل استكمال تطبيق خطة العمل لتنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي[٣٠] في الوقت المحدد لها؛

٢- **تحث أيضاً** الدول الأعضاء على البدء في تنفيذ خطة العمل المعتمدة لاتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي[٣١]؛

٣- **تحث كذلك** الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع النهائي أو إيداع وثيقة التصديق أو الموافقة أو الانضمام لمذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي[٣٢]، على أن تقوم بذلك في أقرب فرصة ممكنة لكي تدخل المذكرة حيز التنفيذ، وأن تطبق بنود المذكرة عند دخولها حيز التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي؛

٤- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تلعب دوراً قيادياً في نشر موضوع سلامة المرور على الطرق في المنطقة، بما في ذلك بناء القدرات ونشر الوعي، من أجل تنسيق النشاطات التي ستقوم بها الإسكوا خلال الأسبوع العالمي الأول للسلامة على الطرق؛

٥- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ النقاط التالية وأن تقدم تقارير بهذا الشأن إلى لجنة النقل:

(أ) اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي[٣٣]؛
(ب) المحاور ذات الأولوية م٤٠ وم٤٥؛
(ج) اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي[٣٤]؛
(د) مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي؛
(هـ) اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة؛
(و) سلامة المرور على الطرق.

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

---

(٣٠) E/ESCWA/GRID/2004/1/Rev.1.
(٣١) E/ESCWA/GRID/2006/IG.1/3(Part I)/Add.2.
(٣٢) E/ESCWA/GRID/2006/IG.1/3(Part I)/Add.4.
(٣٣) E/ESCWA/TRANS/2001/3.
(٣٤) E/ESCWA/TRANS/2002/1.

الفصل الثاني
مواضيع البحث والمناقشة

ألف- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الرابعة والعشرين للجنة
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤- وردت أربعة طلبات من ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان والمغرب للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة. والجدير بالذكر أن المغرب طلب حضور جميع دورات اللجنة بصفة مراقب. ووافقت اللجنة على مشاركة هذه الدول في أعمالها بصفة مراقب، كما وافقت على الطلب المقدم من المغرب للمشاركة في جميع دوراتها كمراقب بصفة دائمة.

باء- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥- بحثت الأمانة التنفيذية هذا البند في حلقة حوار وزارية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/24/4، وعرضت في إطاره ثلاثة مواضيع تمحورت حولها المناقشات والاقتراحات.

١- التحديات الجديدة في المنطقة وأثرها على عمل الإسكوا

٦- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية هذا الموضوع استنادا إلى تقرير اجتماع خبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠، الوارد في الوثيقة E/ESCWA/24/4(Part I). وذكر أهم التوصيات الواردة في التقرير بشأن الاقتصاد والسياسات الاجتماعية والتكامل الإقليمي وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع والإعلام، وقد أبدى المندوبون اهتماماً خاصاً بقضية الإعلام الموجه للخارج وأهميته في التأثير بخصوص الحقوق والقضايا العربية.

٧- وأثناء المناقشة أشار المندوبون إلى ضرورة تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال من خلال توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي اللازم لانتقال الأموال، وتوفير البنى التحتية الضرورية، واعتماد القوانين التي تحمي الاستثمار. وأكدوا ضرورة تسهيل عملية التعاون والتكامل بين بلدان المنطقة، وذلك بإجراء دراسات حول مجالات الاستثمار الممكنة في كل بلد ومتطلبات تحسين البيئة الاستثمارية. وأكدوا أيضاً على عدم ربط الاستثمار بالحكومات، فدور الحكومات يكون في تهيئة البيئة المشجعة لرجال الأعمال الذين يقومون باستقطاب الاستثمار. ودعوا في هذا الإطار إلى تشجيع إنشاء مجالس رجال الأعمال بين البلدان لتسهيل حصول الاستثمار.

٨- وشدد المندوبون على أهمية الدعم السياسي للاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية، ومشاركة القطاع الخاص فيها. واقترحوا اعتماد عقد اجتماعي بين الدول والمواطنين أسوة ببعض الدول التي سبق

أن اعتمدت عقداً من هذا القبيل. وأشاروا إلى ضرورة أن توظف الدول المصدرة للأيدي العاملة العربية استثمارات كبيرة للتدريب وتنمية المهارات حتى تستطيع أن تخلق أسواقاً عربية جديدة وتحافظ على الفرص المتاحة لها.

٩- ودعا المندوبون الإسكوا إلى إنشاء مرصد لقياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم منتدى عربي للسياسات الاجتماعية، وإلى تجنب التعميم في الاستنتاجات والحلول المقترحة في التقارير لأن التعميم لا يعبر عن واقع الحال في جميع البلدان العربية، التي تتباين مشاكلها تبعاً لنظمها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تختلف طرق معالجتها للقضايا المطروحة.

١٠- ورأى المندوبون أيضاً ضرورة الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني في ضوء تردي الأوضاع على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما المخاطر التي تهدد خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية. واقترحوا اعتماد خطة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي ووضع آليات العمل اللازمة لهذا الغرض.

٢- مواجهة مشاكل بطالة الشباب في منطقة الإسكوا

١١- قدم الدكتور سمير رضوان دراسة بعنوان "تشغيل الشباب العربي" واردة في الوثيقة E/ESCWA/24/4(Part II). ووصف ظاهرة البطالة في البلدان العربية وسبل مواجهتها، وركز على أن انعكاسات مشكلة البطالة تختلف من اقتصاد عربي إلى آخر. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي لا تكمن المشكلة في نقص الطلب على التشغيل بل في عدم مواءمة نوعية خريجي النظام التعليمي والتدريبي واحتياجات القطاعين الخاص والعام؛ وفي البلدان الكثيفة السكان تكمن المشكلة في نقص الطلب وعدم قدرة الاقتصاد على توليد العدد الكافي من فرص العمل؛ وفي أقل البلدان تقدماً تكمن المشكلة في عدم وجود سوق عمل منظمة وعدم ملاءمة نظام التعليم والتدريب نتيجة للظروف المحلية أو الحروب. وأكد على أن من أهم سبل معالجة هذه المشكلة رفع معدلات النمو، خاصة في قطاعات مولدة لفرص العمل.

١٢- وأثناء المناقشة أشار المندوبون إلى أن هناك فروقاً في طرق معالجة مشكلة البطالة وأسبابها بين البلدان العربية. كما أشاروا إلى أهمية مواكبة الخطاب السياسي للبرامج التنفيذية لمعالجة مشكلة البطالة، وتحقيق التوازن بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم. وأكدوا على أهمية إيجاد مفهوم حقيقي لإشراك القطاع الخاص، وتقديم بعض الحوافز المالية له للمساهمة في تقليص عدد الباحثين عن عمل.

١٣- ودعا المندوبون إلى اتخاذ إجراءات وسياسات لتحفيز مؤسسات الأعمال على التطوير التكنولوجي لما لذلك من أثر في تحسين المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ودعوا أيضاً إلى إنشاء مؤسسات تعنى بالتوجيه والتدريب بهدف حل مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتوجيه برامج التدريب المهني لتخريج شباب مؤهلين حسب احتياجات سوق العمل، وإلى تأسيس صناعات إنتاجية تعتمد على كثافة اليد العاملة.

١٤- وأشار المندوبون إلى ضرورة اعتماد الدراسات التي تتناول ظاهرة البطالة على أحدث البيانات والمعلومات في ظل التغيّرات المتسارعة، وتحليل احتياجات السوق من حيث التخصصات والقدرات

لمعرفة احتياجات البلدان التي تصدر الأيدي العاملة والبلدان التي تستقبلها. ودعوا إلى وضع برامج خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها مصدر للكثير من فرص العمل في البلدان العربية.

٣- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: إعلان دمشق

١٥- قدم ممثل الأمانة التنفيذية هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/24/4(Part III). وهي تتضمن تقييماً للتقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا، ومقارنة بين بلدان المنطقة العربية وكذلك بين المنطقة العربية ومناطق أخرى.

١٦- وأثناء المناقشة أشار المندوبون إلى الترابط بين الفقر والبطالة ومشاكل الشباب والأهداف الإنمائية للألفية، وجميعها ناتجة من ضعف معدلات التنمية، وتتطلب رؤية متكاملة للتنمية الشاملة تحظى بالدعم السياسي اللازم. وأشاروا إلى أن العمل على تحسين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة والانتقال بها إلى مرحلة التنفيذ الفعلي يستلزم وضع إطار تفصيلي للتنفيذ على مستوى أصغر وحدات المجتمع.

١٧- ودعا المندوبون الإسكوا باعتبارها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة في المنطقة إلى تقديم المعونة الفنية لحساب كلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي لا تستطيع تحقيقها. وأكدوا أهمية استقاء المعلومات لقياس الأهداف الإنمائية للألفية من المصادر الرسمية في البلدان المعنية، وعدم الاكتفاء بالمصادر الدولية، كما أكدوا على أهمية دراسة النماذج الناجحة للتنمية الشاملة في العالم ومدى ارتكازها على تنمية الصادرات، واستقطاب الاستثمارات.

١٨- ورأوا أن تمكين المرأة بإزالة جميع العقبات التي تمنعها من الارتقاء، وتوفير التعليم لها، هو عامل رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنها تخفيض وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتحسين واقع المرأة، وتحسين مستوى الدخل.

١٩- ورداً على ملاحظات الوفود حول المواضيع الثلاثة المعروضة في إطار هذا البند، أكدت الأمين التنفيذي حرص الإسكوا على استقاء البيانات المستخدمة في تقاريرها ومطبوعاتها من المصادر الحكومية الرسمية، ولكن ذلك يتطلب مساعدة من البلدان الأعضاء في تأمين المعلومات المطلوبة.

٢٠- وذكرت الأمين التنفيذي أن الإسكوا تصنف البلدان الأعضاء في دراساتها إلى ثلاث مجموعات تفادياً للتعميم. وهذه المجموعات هي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، ومجموعة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. إلا أن ولاية اللجان الإقليمية تشمل تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ومن ثم يجب أن تعبر عن الصورة العامة فيها، ولذلك لا بد من أن تتأثر المتوسطات بتفاوت المعدلات بين البلدان، دون أن يكون في ذلك إنكار للتقدم المحقق في بعضها.

٢١- وأشارت الأمين التنفيذي إلى أهمية اتباع مسار مزدوج في التدريب والاستثمار بين البلدان التي تصدر القوى العاملة والبلدان التي تستقبلها بحيث تكون الفائدة مشتركة بين الجانبين.

جيم- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٢- نظرت اللجنة في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/24/5، التي تضمّنت خمسة أجزاء.

١- تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٢٣- قدمت الأمانة التنفيذية، في إطار هذا الجزء، عرضاً مرئياً لأداء البرنامج بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/24/5(Part I)، أوضحت فيه النتائج المحققة في البرامج الفرعية السبعة والعوائق والتحديات التي واجهت تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢٤- وأثناء المناقشة أشار المندوبون إلى أهمية التركيز في التقارير المقبلة عن أداء برنامج العمل على أثر إنجازات الإسكوا، وتقييم هذا لأثر، وعلى التحديات والعوائق التي تواجهها الإسكوا في تنفيذ مهامها، عوضاً عن الاكتفاء بعرض ما جرى تقديمه من خدمات؛ واستخدام البيانات المستمدّة من المصادر الرسمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وليس من مصادر أخرى ثانوية، وذلك لتجنّب التباين في الأرقام. كما أشاروا إلى ضرورة مراعاة التغيير الذي خضع له مفهوم التنمية في الأعوام الأخيرة وإدراجه في برنامج عمل الإسكوا، وتضمين برنامج عمل الإسكوا في المستقبل مشاريع تدريبية أو خاصة بالبلدان التي تشارك في دورات اللجنة بصفة مراقب. واقترحوا أن تستعين الإسكوا بوسائط الإعلام للتعريف بأنشطتها في مجال القضاء على الفقر وتمكين المرأة والعمالة، وذلك في إطار حملة القضاء على العنف والإرهاب وشددوا على ضرورة التركيز على التسويق والترويج لمنتجات المشاريع الحرفية والأسرية، وخاصة المشاريع التي تضطلع بها النساء في الريف، أي زيادة التركيز على العنصر الاقتصادي لهذه المشاريع.

٢٥- وفي معرض ردّها على النقاط التي أثارها المندوبون، أعربت الأمين التنفيذي عن ارتياحها للتعقيبات والمشاركة الإيجابية للوفود في المناقشات، ورأت فيها دليلاً على اهتمام الدول الأعضاء بأنشطة الإسكوا. وأشارت إلى أن البلدان الأعضاء طلبت أن تستمدّ الإسكوا بياناتها من الدول الأعضاء فيها، واقترحت أن تنتهج البلدان الأعضاء أساليب دولية ومؤسسية في جمع البيانات الإحصائية، وأن تعزّز مصادر بياناتها، كي تكون بياناتها المصدر الرئيسي لبيانات الإسكوا، ولئلا تحتاج الإسكوا إلى اللجوء إلى مصادر أخرى، دولية أو إقليمية، للحصول على البيانات الإحصائية. كما اقترحت إنشاء لجنة للنظر في السبل الآيلة إلى تحسين كفاءة الإحصاءات في البلدان العربية. وفيما يتعلق بالمشاريع التدريبية، أوضحت الأمين التنفيذي أن الإسكوا قدمت أكثر من أربعة برامج تدريبية للمرأة في العراق، بالإضافة إلى برامج تدريبية لأساتذة أربع جامعات تمت دعوتهم إلى مقر الإسكوا نظراً إلى صعوبة الانتقال إلى العراق. وأضافت أن الإسكوا ترسل استبيانات إلى الدول في مطلع كل سنة لمعرفة احتياجاتها في المجالات الفنية وإيفاد المستشارين الإقليميين اللازمين إليها. وأعربت عن ترحيبها بطلبات البلدان كلها، راجية إياها أن ترسل طلباتها في أقرب وقت ممكن ليتسنّى للإسكوا إيفاد بعثة المستشارين الإقليميين إلى البلد المعني.

٢٦- وفي السياق نفسه، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن التقرير الذي عرض على اللجنة هو تقرير عن أداء البرنامج، ويحتوي على نتائج عمل اللجنة، والعبر المستخلصة والممارسات الحسنة. وإذ أقر بأن التقرير موجز، أشار إلى أنه سيتسنّى للبلدان الأعضاء الاطلاع على المزيد من المعلومات ما إن يُعرض

التقرير الشامل عن أداء البرنامج على الإنترنت خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وفي مجال التقييم، أشار إلى أن كل ما تعقده اللجنة من اجتماعات خاضع للتقييم في إطار الإدارة القائمة على النتائج. وفيما يتعلق بتشديد الوفود على أهمية التشبيك وتبادل المعرفة، قال إن الإسكوا ستركز في المستقبل على هذين المجالين وتطوّرهما. وأضاف أن الإسكوا تعمل على تطوير قدرات المنظمات والمؤسسات الوطنية، على الصعيد الوطني، لتحقيق استدامتها الذاتية، بتنظيم حلقات العمل والدورات التدريبية التي تلبي احتياجات البلدان. وقد لاقت تلك البرامج والدورات نجاحا على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي.

٢- متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين

٢٧- عرض ممثل الأمانة التنفيذية في إطار هذا الجزء الوثيقة E/ESCWA/24/5(Part II)، فلخص الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا عملاً بهذه القرارات. وأحيط مندوبو الدول الأعضاء علماً بالأنشطة المنجزة والأنشطة التي لا تزال قيد الإنجاز في هذا الإطار.

٣- برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية

٢٨- قدمت الأمانة التنفيذية، في إطار هذا الجزء، عرضاً مرئياً عن برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/24/5(Part III)، التي تتضمن لمحة عن أنشطة التعاون الفني التي نفذتها الإسكوا بتمويل من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية.

٢٩- وأثناء المناقشة، أشار المندوبون إلى ضرورة تحقيق التوازن في تقديم الخدمات الفنية بحيث تستفيد منها جميع الدول بالتساوي. وأكدوا الحاجة إلى تحسين الكفاءة لدى البلدان الأعضاء في مجال التنبؤات الاقتصادية على المستوى الوطني. كما شددوا على أهمية أن تراعي أنشطة الوحدة الخاصة بدعم المناطق التي تعاني من الحروب والنزاعات الوضع الخاص في كل منطقة من هذه المناطق. وأكد المندوبون على ضرورة الاستفادة من تجارب المنظمات والبلدان الأخرى، ومن الوضع المتميّز الذي تتمتع به الإسكوا لنقل التجارب الرائدة إلى البلدان الأعضاء، وعلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والحاجة إلى توسيع نطاق استخدامها في البلدان العربية بطرق عديدة، من بينها إدراج هذه المادة في مناهج التعليم. وفيما يتعلق بفلسطين اقتُرح أن تستعين الإسكوا بمستشارين أجانب يستطيعون دخول الأرض الفلسطينية بسهولة، نظراً إلى صعوبة دخول المستشارين العرب إليها. كما اقترح النظر في إمكانية تحديد فترات أطول لبعثات المستشارين الإقليميين إلى البلدان بحيث تتجاوز فترة الأسبوعين المقررة، والتي لا تكفي لتمكنهم من الإحاطة بظروف البلد المعني وبمشاكله. وأشير إلى ضرورة أن تعرف الإسكوا ببرامجها وأنشطتها وخدماتها لدى جميع القطاعات من خلال الاتصال بالجهات المعنية بالخدمات، ولهذا الغرض تحدد الدولة المعنية الجهات التي يمكن للإسكوا الاتصال بها.

٣٠- وردّت الأمين التنفيذي على مداخلات المندوبين، فأشارت إلى أن جميع الدول تستفيد بالتساوي من أنشطة التعاون الفني الممولّة من الميزانية العادية، إلا أن الاستفادة من الأنشطة الممولّة من خارج الميزانية تعتمد على طلب الدول لهذه الخدمات. وأكدت أنه يمكن الاستفادة بشكل أكبر من خدمات المستشارين الإقليميين والتعرف على ما يضطلعون به من مهام، وأشارت إلى الحاجة إلى تحديد مستشارين مقيمين في فلسطين يتم تكليفهم من قبل الإسكوا للتغلب على صعوبة حصول المستشارين من خارجها على تأشيرات

الدخول. وأشارت إلى ضرورة إنشاء فريق من ذوي الخبرة للنظر في كيفية تكثيف الفائدة من الخدمات التي يقدمها المستشارون. وفيما يتعلق بمدة البعثات، أوضحت الأمين التنفيذي أن مدة الأسبوعين قابلة للتمديد حسب مدى الحاجة إلى الخدمات.

٤- تعبئة الموارد والمصادر المالية

٣١- قدمت الأمانة التنفيذية، في إطار هذا الجزء، عرضاً مرئياً استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/24/5(Part IV) أوجزت فيه مضمون خطة التمويل لسنوات متعددة عملاً بأحكام القرار ٢٦٣ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ والمتعلق بتعزيز الشراكة وتعبئة الموارد.

٣٢- وأثناء المناقشة تقدم المندوبون بعدد من الاقتراحات من بينها أن تنظر الإسكوا في إمكانية إيجاد شركاء من القطاع الخاص في البلدان الأعضاء وعدم الاقتصار على الدول في مجال التمويل. واقتُرح أيضاً ألا تنتظر الإسكوا ردوداً من الدول الأعضاء بخصوص حاجتها للخدمات، بل أن يتم توزيع هذه الخدمات عليها بالتساوي. وأشير إلى إمكانية أن تستعين الإسكوا بوسائط الإعلام المختلفة للتعريف بأنشطتها خصوصاً في مجالات مثل القضاء على الفقر، وتمكين المرأة، والعمالة، وذلك ضمن إطار القضاء على العنف والإرهاب. كما أشير إلى ضرورة التركيز على برامج الإسكوا وأنشطتها بدلاً من مقارنتها باللجان الإقليمية الأخرى من حيث الموارد. وعُرض اقتراح آخر بزيادة الموارد البشرية في الإسكوا للتخفيف من الحاجة إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية.

٣٣- وردّت الأمين التنفيذي على مداخلات المندوبين، فأوضحت أن الإسكوا هي اللجنة الإقليمية الأحدث تأسيساً، وتضمّ عددا أقل بكثير من الأعضاء. وقالت إن البلدان الغربية تتعاطف مع مناطق أخرى مثل أفريقيا وجنوب آسيا وتتبرع لها ولكنها لا تتبرع للإسكوا لأنها تعتبرها منطقة غنية بالنفط. وأضافت أن ميزانية الأمم المتحدة المخصصة للإسكوا لم تشهد أي نمو منذ سنوات، بل أنها تنخفض من حين لآخر. وهذه إحدى العقبات التي تواجهها الإسكوا.

٣٤- وفي الموضوع نفسه ، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الميزانية العادية لا تسمح للإسكوا إلا بالاضطلاع بالأنشطة المعيارية والتحليلية وبعض الأنشطة الميدانية التنفيذية. ولكي تستطيع الإسكوا الاضطلاع بأنشطة عملية وتنفيذية وبرامج ومبادرات إقليمية بما يستجيب لطلبات الدول الأعضاء واحتياجاتها، ينبغي أن يكون هناك تدفق منتظم من الموارد المالية من البلدان الأعضاء إلى الإسكوا.

٥- تقرير لجنة النقل عن دورتها السابعة

٣٥- عُرض على اللجنة في إطار هذا الجزء تقرير لجنة النقل عن دورتها السابعة ((E/ESCWA/GRID/2006/IG.1/4).

٣٦- وأثناء مناقشة التقرير، وفيما يتعلق بورشة العمل المعنية بالممارسات الحسنة في مجال سلامة المرور على الطرق، اقتُرح أن يُستعاض عن عبارة "الممارسات الحسنة" بعبارة "السلامة المرورية"، والاسترشاد بتجارب البلدان التي أنشأت لجاناً تعنى بالسلامة المرورية وكانت تجاربها في هذا المجال ناجحة.

كما تمت مناقشة أهمية دور اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، وأثيرت مسألة الجهة الفنية التي يتعيّن ارتباط هذه اللجان بها وتبعيتها لها.

٣٧- وأعربت الأمين التنفيذي عن موافقتها على تغيير تسمية ورشة العمل بحيث تشمل كل ما له علاقة بالسلامة المرورية. وأكدت أن قضية تسهيل النقل والتجارة هي قضية هامة، إلا أنها فنياً تندرج في إطار قضايا التجارة العالمية، وليس النقل. وأوضحت أنه فيما يتعلق بأمانة الإسكوا، فإن هذه القضية لا يتم تناولها من قبل فريق النقل، بل من قبل فريق التجارة الدولية الذي سيعمل عن قرب مع مسؤولي البلدان الأعضاء المعنيين بهذا الشأن.

٣٨- وأقرت اللجنة التوصيات الواردة في تقرير لجنة النقل باستثناء ما صدر عن اللجنة في دورتها الحالية بخلافه من توصيات وقرارات.

دال- قضايا الإدارة العليا
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٣٩- نظرت اللجنة في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/24/6، التي تضمنت ثلاثة أجزاء.

١- ترشيد عمل اللجنة

٤٠- قدم ممثل الأمانة التنفيذية في إطار هذا الجزء الوثيقة E/ESCWA/24/6(Part I) وتضمنت فرعين:

(أ) النظر في البرنامج الإحصائي

٤١- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن التغيّرات التي طرأت على البرنامج الإحصائي في الإسكوا على أثر إعادة هيكلة اللجنة في عام ٢٠٠٣، والمراجعة والاستعراضات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والتقييم الداخلي الذي أجرته الإسكوا. وأوضحت الأمانة التنفيذية أنها دمجت الجانب الإحصائي من عملها في الجوانب الموضوعية، حرصاً منها على تطوير الإحصاءات وتنسيقها في البلدان الأعضاء وتفادي تضارب الإحصاءات والمؤشرات بناء على طلب البلدان الأعضاء.

٤٢- وأثناء المناقشة، رأت بعض الوفود أن إلغاء شعبة الإحصاء يضعف العمل الإحصائي من حيث العلاقة والتعامل مع البلدان الأعضاء، كما رأوا أن من المستحسن إعادة إنشاء الشعبة ودعمها بالموارد المالية والبشرية الكافية، إذ لا بدّ من جهة مركزية توحّد المفاهيم والتصانيف الإحصائية، وتتولى توطين المنهجيات الإحصائية بحيث تعبّر عن خصوصيات بلدان الإسكوا.

٤٣- وأشار المندوبون إلى ضرورة التركيز على الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس، وضرورة الفصل التام بين جمع البيانات وتحليلها. وأكدوا أهمّية الإحصاءات الدقيقة والموحّدة في تنفيذ برامج التنمية كافة ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤- وأشار المندوبون أيضاً إلى ضرورة إجراء تقييم لاحتياجات البلدان الأعضاء في مختلف مجالات جمع البيانات ونشرها بالوسائط الإلكترونية، وفي الحسابات القومية، والوسائل الحديثة المتبعة في هذا الإطار. وأكدوا على أهمية التنسيق بين شعبة الإحصاء في الإسكوا والأجهزة المركزية للإحصاء في البلدان الأعضاء لهذا الغرض.

٤٥- وفي رد الأمين التنفيذي، أوضحت أنّ البلدان الأعضاء سبق أن وافقت على دمج العمل الإحصائي في الشعب الفنية عندما جرت إعادة هيكلة اللجنة، وأن انتقال الموظفين من شعبة الإحصاء إلى الشعب الفنية لم ينتقص من مستوى عملهم الإحصائي، بل ساهم في توحيد البيانات الصادرة عن الشعب الفنية وتنسيقها. وأكدت أنّ البرنامج الفرعي المعني بالإحصاء بقي برنامجاً مستقلاً من برامج الإسكوا ولم تتوزع موارده بعد اتباع اللامركزية. وذكرت أن تحديد الهيكل الإداري والوظيفي للأمانة العامة هو من مسؤوليات الأمين العام للأمم المتحدة، وشرحت أن إعادة إنشاء شعبة الإحصاء تتطلب وظيفة إدارية بدرجة معينة غير مدرجة في الميزانية الحالية للإسكوا، وينبغي التخطيط لها في الميزانية المقبلة. وأكدت أنّ الأمانة التنفيذية ستأخذ في الاعتبار جميع توجيهات البلدان الأعضاء، وأنها اقترحت بالفعل إعادة إنشاء شعبة الإحصاء في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(ب) النظر في الآلية الحكومية للإسكوا

٤٦- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً مرئياً تناول نتائج التقييم الشامل للآلية الحكومية للإسكوا عملاً بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وذلك في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة التي تتطلب استعراض جميع الولايات التي انقضى على إسنادها أكثر من خمسة أعوام. وأوضح أن الأمانة التنفيذية ستقوم بإعداد منهجية وخطة عمل للآلية الحكومية للإسكوا بالتشاور مع الهيئة الاستشارية بهدف تحديد الهيكل الأمثل لتعزيز الروابط بين البرامج والأنشطة المختلفة، والتركيز على القضايا ذات الأولوية في المنطقة، وتحديد المدة الزمنية المثلى لتواتر عقد اللجان الحكومية، على أن تعرض هذا الخطة على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

٤٧- وأثناء المناقشة، دعا المندوبون إلى إنشاء لجنة فنية تتألف من ممثلين عن نقاط الاتصال في البلدان الأعضاء وتجتمع مرة كل ستة أشهر لمتابعة تنفيذ برنامج عمل الإسكوا وللمساعدة في طلب التمويل للمشاريع المقترحة. كما دعوا إلى تفعيل الهيئات الفرعية وتجنّب التباعد بين اجتماعاتها، وإنشاء مجموعات عمل متخصصة لفترات محددة تعنى بمعالجة قضايا معينة. وأكد المندوبون على ضرورة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين البلدان الأعضاء في مجالي التنظيم والأداء الإداري.

٤٨- ورحبت الأمانة التنفيذية بإنشاء لجنة فنية تعنى بتأمين الاتصال المباشر والمستمر بين الإسكوا والبلدان الأعضاء، وذلك شرط أن تتحمل البلدان الأعضاء مصاريف انعقاد هذه اللجنة، لعدم إدراجها في الميزانية الحالية.

٤٩- وبناءً عليه قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تشكيل لجنة فنية من كبار المسؤولين التنفيذيين في الدول الأعضاء تجتمع كل ستة أشهر في مقر الإسكوا، دون تبعات مالية، لمتابعة

تنفيذ أنشطة البرامج ومساندة الإسكوا في تحقيق أهدافها. وتتولى الأمانة التنفيذية إعداد جدول أعمال الاجتماع والدعوة إليه.

٢- التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٥٠- قدم ممثل الأمانة التنفيذية في إطار هذا الجزء الوثيقة E/ESCWA/24/6(Part II)، وهي تتضمن التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وذلك على ضوء القضايا الطارئة على الصعيدين العالمي والإقليمي بما فيها الشواغل والأولويات الرئيسية التي عبرت عنها نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٥١- وأقرت اللجنة التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣- مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٥٢- قدم ممثل الأمانة التنفيذية في إطار هذا الجزء الوثيقة E/ESCWA/24/6(Part III)، وهي تتضمن مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولمحة عامة عن الأهداف والإنجازات المتوقعة لكل برنامج من البرامج الفرعية السبعة.

٥٣- وأثناء المناقشة، أشار المندوبون إلى أهمية مبادرة الإسكوا في تنفيذ البرامج وتعريف البلدان الأعضاء بما يمكن أن تقدّمه اللجنة لها من مساعدة. وأكدوا على أهمية إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا.

٥٤- وأكد المندوبون على أهمية تعزيز التجارة البينية وتطويرها والإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وطلبوا إجراء دراسة عن معوقات التجارة البينية، ومساعدة البلدان الأعضاء في موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما دعوا إلى وضع سياسات مشتركة بين البلدان الأعضاء في مجال تسعير الطاقة.

٥٥- وفي الرد على ملاحظات المندوبين، أكدت الأمانة التنفيذية على أن الإسكوا تتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنوط به تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وطلبت الأمانة التنفيذية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي إفادة الإسكوا بكل ما تحققه من إنجازات جديدة ورائدة لتعممها على البلدان الأعضاء وتحقق الفائدة للجميع.

٥٦- وأقرت اللجنة مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

هاء- استعراض التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٥٧- قدم ممثل الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً مرئياً استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/24/7. وقد ركز على أبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجمهورية اليمنية في الأعوام الخمسة

الماضية، وعلى السياسات الإنمائية التي اعتمدتها بهدف تنفيذ التزاماتها ببرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

٥٨- وأثناء المناقشة، تساءل بعض المندوبين عن دقة البيانات الواردة في الدراسة. وركزوا على ضرورة استشارة البلدان المعنية عند إعداد تقارير عنها. وأشار بعضهم إلى أن الدراسة لا تبين المساعدات التي تقدم إلى الجمهورية اليمنية من عدد من الدول ومنها بلدان الخليج. واقترح البعض اعتماد برامج بديلة لزراعة القات.

٥٩- ولاحظ المندوبون أن المساعدة الإنمائية التي تتلقاها الجمهورية اليمنية هي أقل من المساعدات التي تحظى بها بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، وأن الدعم الدولي يأخذ طابعاً سياسياً ويخضع لاستراتيجيات ورؤى البلدان المانحة. ولا بد من اعتماد مشاريع وبرامج واضحة وقابلة للتطبيق لجذب المساعدات من البلدان المانحة. وأكد المندوبون ضرورة وفاء المجتمع الدولي بالتزامه بمساعدة أقل البلدان نمواً عملاً بتوصيات مؤتمرات القمة العالمية المعنية.

٦٠- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية في الرد على ملاحظات المندوبين أن هذه الدراسة ليست دراسة تحليلية، بل هي تقرير يُعد وفقاً لهيكل محدد من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد استمدت البيانات الواردة فيه من مصادر رسمية في الجمهورية اليمنية.

واو- موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٦١- تقرر عقد الدورة الخامسة والعشرين للجنة في بيروت في شهر نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٨.

زاي- ما يستجد من أعمال
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٦٢- لم ترد أية مقترحات في إطار هذا البند.

الفصل الثالث
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشرين

٦٣- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ مشروع التقرير المقدم عن دورتها الرابعة والعشرين، على أن تدخل عليه التعديلات المتفق عليها.

الفصل الرابع
تنظيم أعمال الدورة

ألف- المكان وموعد الانعقاد

٦٤- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها الرابعة والعشرين في بيروت، في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وناقشت اللجنة، التي عقدت في سبع جلسات عامة، البنود المدرجة على جدول أعمالها.

باء- الافتتاح

١- اجتماعات كبار المسؤولين

٦٥- افتتحت الدورة على مرحلتين، الأولى لكبار المسؤولين في صباح يوم الاثنين الموافق ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، والثانية للوزراء في صباح يوم الأربعاء الموافق ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت.

٦٦- وفي افتتاح المرحلة الأولى، ألقى السيد أحمد الأشقر، معاون رئيس هيئة تخطيط الدولة لشؤون التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية، كلمة نيابة عن رئيس الدورة الثالثة والعشرين. فأشار إلى أن المواضيع التي يتناولها جدول أعمال الدورة تشكل أولويات وطنية وإقليمية تعمل منظمات الأمم المتحدة على المساعدة في تحقيقها. وأكد أن من أهم متطلبات تحقيق تقدم ملموس في التنمية قيام تعاون فعال بين بلدان الإسكوا، وبينها وبين البلدان الأخرى في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتأمين جو عام من الأمن والسلام في المنطقة وفي العالم بأسره. وشدد على ضرورة تقوية دور الأمم المتحدة في رعاية هذا التعاون وإحلال الأمن والسلام العادل في المنطقة وفي العالم لما له من أثر في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٧- ثم ألقت السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة رحبت فيها بالوفود، ونوهت بمشاركتهم الفعالة وسعيهم الدؤوب إلى إنجاح أعمال الدورة. وقدمت عرضاً للقضايا الملحة التي تتناولها اللجنة في دورتها، ومنها عملية الإصلاح في الأمم المتحدة ونصيب اللجان الإقليمية منها ودورها فيها، ومواجهة مشاكل بطالة الشباب، واستعراض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت الأمين التنفيذي إلى المسائل الإدارية والتنظيمية المطروحة ومنها التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والهيكل المؤسسي والتواتر الزمني لعقد دورات اللجان الحكومية التابعة للإسكوا عملاً بنتائج عملية الإصلاح في الأمم المتحدة والتغيير المرتقب في أولويات عملها. وأشارت الأمين التنفيذي إلى الوحدة الجديدة التي أنشأتها الإسكوا لدعم الدول التي تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة. وأعربت عن أملها في أن تتبنى الدول الأعضاء إقامة مركزي التكنولوجيا والمياه المزمع إنشاؤهما في الإسكوا، وتبدي استعدادها لاستضافتهما دعماً للتعاون والتكامل الإقليمي.

٢- الشق الوزاري

٦٨- افتتح الشق الوزاري من الدورة معالي السيد خالد القصيبي، وزير الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، ورئيس الدورة الرابعة والعشرين. وأشاد بجهود الإسكوا وأنشطتها في خدمة دول المنطقة، وأشار إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تشهدها المنطقة والعالم، والتي تتضمن تحديات وفرصاً يجب التعامل معها من خلال التنمية والتطوير وطنياً وعربياً. وأكد الحاجة إلى تكثيف العمل لتنفيذ سياسات اجتماعية تراعي الأبعاد المختلفة للتحديات الوطنية والإقليمية، منها الأمية والفقر والبطالة والمجالات التي تعنى بها الأهداف الإنمائية للألفية. وعدد القضايا الاقتصادية الملحة وهي توليد فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتوطين التقنية، وتطوير الإدارة العامة.

٦٩- وتلت الأمين التنفيذي رسالة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان، إلى الدورة الرابعة والعشرين. وفي مستهل هذه الرسالة، وجه الأمين العام تحية طيبة إلى المشاركين في الدورة. ثم أشار إلى أن دورات الإسكوا تشكل آلية هامة لتوثيق التعاون الإقليمي وتعزيزه وأن التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي يشكلان استراتيجية ذات أهمية بالغة في معالجة الآثار الناجمة عن الصراعات والتقلبات السياسية التي تعاني منها المنطقة. وتوقف الأمين العام عند ظاهرتي الفقر والبطالة وأعرب عن استعداده للعمل مع اللجنة بهدف تلبية احتياجات المنطقة ومواكبة التحديات المتغيرة التي يشهدها العصر، وتمنى للمجتمعين دورة مثمرة.

٧٠- وألقت الأمين التنفيذي كلمتها في افتتاح الشق الوزاري، فوجهت الشكر إلى دولة رئيس مجلس النواب اللبناني، السيد نبيه بري على رعايته لهذه الدورة. وأشارت إلى الاضطرابات السياسية والأمنية التي تعاني منها المنطقة وتأثيرها على التنمية، والتقلبات التي تواجهها على الصعيد الاقتصادي. وشددت على ضرورة تنويع مصادر الدخل، واستخدام عوائد الطفرة النفطية الجديدة في مجالات منتجة، والتركيز على تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلومات. أما على الصعيد الاجتماعي، فأشارت الأمين التنفيذي إلى أن المنطقة حققت إنجازات في مجالي التعليم والصحة، إلا أن الكثير من العمل لا يزال لازماً لتقليص ظاهرتي الفقر والبطالة وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية. واختتمت كلمتها بتجديد التزام الإسكوا بقضايا المنطقة العربية لتواصل ما بدأته من جهود لتحقيق التقدم والتنمية المستدامة والازدهار أياً تكن التحديات.

٧١- وألقى معالي السيد عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي كلمة استهلها بتوجيه الشكر إلى الأمين التنفيذي، ومعاونيها على جهودهم في خدمة المنطقة. وتحدث عن رؤية مجلس التعاون الخليجي حول بعض القضايا المطروحة للنقاش ومنها استعراض سير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وأشار إلى أن المنطقة العربية لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق تلك الأهداف، وأن التكامل الإقليمي هو أحد أهم الوسائل لمواجهة هذه التحديات. وأورد في هذا السياق تجربة مجلس التعاون الخليجي لإيضاح الفوائد الكامنة في التعاون والتنسيق والتكامل وتعزيز آليات العمل الجماعي في منطقة الإسكوا. واستعرض المراحل التي مرت بها تجربة مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل بدءا بمنطقة التجارة الحرة في عام ١٩٨٣ ووصولاً إلى الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة بحلول عام ٢٠١٠، وغيرها من مشاريع التكامل المتنوعة. وقال إن الديمقراطية لن تتحقق بدون تنمية فاعلة في

جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإن الحرية السياسية لن تتحقق ما لم تعالج القضايا الاجتماعية الملحة.

٧٢- ثم ألقى دولة السيد نبيه بري، راعي الدورة ورئيس مجلس النواب اللبناني كلمة شكر فيها الأمين التنفيذي على مواقفها المساندة للبنان واستقراره من خلال استمرار عمل الأمم المتحدة في ربوعه وعلى اهتمامها بإعادة إعمار وإنماء جنوب لبنان وعلى ترشيح لبنان لنيل جائزة الأمم المتحدة للإعمار. ونوه بأهمية المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، وضرورة إعادة صياغة برامج الإصلاح بحيث تتضمن مفاهيم التنمية المستدامة، وتقييم السياسات الحكومية وأثرها على البيئة، وربط الإجراءات الإصلاحية للحكومات بالأهداف الإنمائية للألفية. وتطرق إلى موضوع بطالة الشباب، والبعد الذي تتخذه هذه الظاهرة في المنطقة. وأكد الحاجة إلى خبرة الأمم المتحدة في التعرف على سبل توليد فرص العمل. وتوقف عند التحديات الضاغطة التي تشهدها المنطقة، ومنها الإرهاب المنظم والمتنقل الذي يضرب أماكن كثيرة من المنطقة، والذي يحتاج إلى مواجهة دولية شاملة، ويشكل تحدياً مفروضاً على الإسكوا. وأكد أن عقد الدورة في بيروت هو تعبير عن الثقة باستقرار النظام العام في لبنان.

جيم- الحضور

٧٣- حضر الدورة ممثلون عن الدول الثلاث عشرة الأعضاء في الإسكوا. وحضرها أيضاً، بصفة مراقب، وممثلون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وغير أعضاء في الإسكوا، وممثلون عن البرامج والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول من هذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

١- اجتماعات كبار المسؤولين

٧٤- تنص المادة ١٢ من صلاحية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي، على أن تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة بالتناوب وحسب الترتيب الهجائي بالعربية. كما تنص المادة نفسها على أن تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها. ويستمر أعضاء المكتب إلى أن يتم انتخاب خلفائهم، وتجوز إعادة انتخابهم. وعملاً بأحكام هذه المادة، تولى معالي السيد أحمد إبراهيم حكمي، وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، رئاسة اجتماعات كبار المسؤولين، وانتخبت اللجنة سعادة السيد وحيد مبارك سيّار، سفير مملكة البحرين في دمشق، وسعادة السيد عمرو حلمي، نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية في جمهورية مصر العربية، نائبين للرئيس، والسيد محمد مصطفى محمد غضيّه، مدير عام التنمية في وزارة التخطيط في فلسطين، مقرراً.

٢- الشق الوزاري

٧٥- تولى معالي السيد خالد القصيبي، وزير الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، رئاسة الشق الوزاري من الدورة الرابعة والعشرين. وتولى السيد محمود هاشم الكوهجي، وكيل الوزارة المساعد

للشؤون الاقتصادية في مملكة البحرين، ومعالي السيد علي مصيلحي، وزير التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية منصبي نائب الرئيس، ومعالي السيد سمير أبو عيشه، وزير التخطيط في فلسطين، منصب المقرر.

هاء- وثائق التفويض

٧٦- عملاً بأحكام المادة ١١ من النظام الداخلي، قُدمت إلى الأمين التنفيذي وثائق تفويض الممثلين وفحص أعضاء المكتب هذه الوثائق وتأكدوا من أنها مستوفية للشروط.

واو- جدول الأعمال

٧٧- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/24/1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

"١- افتتاح الدورة الرابعة والعشرين.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم الأعمال المقترح.

٥- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الرابعة والعشرين للجنة.

٦- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا:

(أ) التحديات الجديدة في المنطقة وأثرها على عمل الإسكوا؛
(ب) مواجهة مشاكل بطالة الشباب في منطقة الإسكوا؛
(ج) تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: إعلان دمشق.

٧- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة:

(أ) تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛
(ب) متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين؛
(ج) برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛
(د) تعبئة الموارد والمصادر المالية؛

(هـ) تقرير لجنة النقل عن دورتها السابعة.

٨- قضايا الإدارة العليا:

(أ) ترشيد عمل اللجنة؛

(١) النظر في البرنامج الإحصائي؛
(٢) النظر في الآلية الحكومية للإسكوا؛

(ب) التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ج) مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٩- استعراض التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

١٠- موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة.

١١- ما يستجد من أعمال.

١٢- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشرين".

٧٨- وفي الجلسة ذاتها وافقت اللجنة على مشروع تنظيم الأعمال لدورتها الرابعة والعشرين المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/24/L.2، بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات.

زاي- الوثائق

٧٩- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد محمد الكايد
القائم بالأعمال
سفارة المملكة الأردنية الهاشمية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة رغد السقا
سكرتير ثالث
سفارة المملكة الأردنية الهاشمية
لدى الجمهورية اللبنانية

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد عبد اللطيف محمد بن حماد
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد حاج عبد الله بن طرش الجابري
مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

مملكة البحرين

السيد محمود هاشم الكوهجي
وكيل الوزارة المساعد للشؤون الاقتصادية

سعادة السيد وحيد مبارك سيار
سفير مملكة البحرين
لدى الجمهورية العربية السورية

السيد محمد علي طالب
مدير إدارة العلاقات الاقتصادية

الجمهورية العربية السورية

السيد أحمد مصطفى الأشقر
معاون رئيس هيئة تخطيط الدولة لشؤون التنمية البشرية

السيد رفعت حجازي
مدير إدارة التنمية البشرية
هيئة تخطيط الدولة

السيد محسن يوسف اسمندر
مدير التعاون مع المنظمات الدولية
هيئة تخطيط الدولة

السيدة ميسون عويتي
معاون مدير المنظمات الدولية
هيئة تخطيط الدولة

جمهورية العراق

السيد تحسين علوان عينا
وزير مفوض
القائم بأعمال سفارة جمهورية العراق
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد المنهل حسين الصافي
مستشار
سفارة جمهورية العراق
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد عدي أسعد السعودي
سكرتير ثالث
سفارة جمهورية العراق
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد جمال عبد الله خضير
سكرتير ثالث
سفارة جمهورية العراق
لدى الجمهورية اللبنانية

سلطنة عُمان

سعادة السيد عامر بن حمد الحجري
سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى الجمهورية اللبنانية

سلطنة عُمان (تابع)

السيد علي بن محبوب بن حسن الرئيسي
مدير عام الإحصاءات الاجتماعية
وزارة الاقتصاد الوطني

السيد سعيد بن حارث البراشدي
القائم بأعمال سفارة سلطنة عُمان
لدى الجمهورية اللبنانية

فلسطين

معالي السيد سمير أبو عيشه
وزير التخطيط

السيد لؤي عبد الحافظ شبانه
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيد محمد مصطفى محمد غضيه
مدير عام التنمية
وزارة التخطيط

السيد أحمد عبد اللطيف محمد الأشقر
مستشار
وزارة الشباب والرياضة

دولة قطر

سعادة السيد جبر بن عبد الله السويدي
سفير دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

السيد غانم بن جاسم بن فهد آل الثاني
سكرتير ثان
إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية
وزارة الخارجية

السيد صالح محمد النابت
مدير إدارة التخطيط الاقتصادي بالإنابة
مجلس التخطيط، الأمانة العامة

السيد فهد بن جاسم آل ثاني
رئيس وحدة التعاون الفني
مجلس التخطيط

السيد ناصر إبراهيم اللنجاوي
باحث علاقات اقتصادية وتجارية
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد علي مبارك آل خليفة
مدير إدارة التنظيم وترتيب الوظائف

دولة الكويت

سعادة السيد علي سليمان السعيد
سفير دولة الكويت
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد حمد مناور حبيب المناور
وكيل وزارة التخطيط المساعد

السيدة وصال عبد العزيز مدوه
مراقبة التعليم والتدريب
قطاع التخطيط واستشراف المستقبل
وزارة التخطيط

السيد جابر عباس قبازرد
مراقب تنسيق خارجي
قطاع التخطيط واستشراف المستقبل
وزارة التخطيط

الجمهورية اللبنانية

معالي السيد فوزي صلوخ
وزير الخارجية والمغتربين

سعادة السيد أنطوان شديد
مدير المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية
وزارة الخارجية والمغتربين

السيد حسين حيدر
رئيس دائرة المنظمات الدولية
وزارة الخارجية والمغتربين

السيد عباس رضا متيرك
رئيس دائرة المعاهدات
وزارة الخارجية والمغتربين

جمهورية مصر العربية

معالي السيد علي المصيلحي
وزير التضامن الاجتماعي

سعادة السيد حسين ضرار
سفير جمهورية مصر العربية
لدى الجمهورية اللبنانية

سعادة السيد عمرو مصطفى كمال حلمي
نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية
وزارة الخارجية

السيد بهي الدين عبد الحميد مرتجى
رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

السيدة أميرة عبد الرحيم
سكرتير ثالث
سفارة جمهورية مصر العربية
لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة العربية السعودية

معالي السيد خالد بن محمد القصيبي
وزير الاقتصاد والتخطيط

سعادة السيد عبد العزيز محي الدين خوجه
سفير المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد أحمد ابراهيم حكمي
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد عوض بنيه الردادي
وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد علي عبد الله النعيم
وكيل وزارة النقل للتخطيط والمتابعة
وزارة النقل

السيد أحمد بن حبيب صلاح
المستشار الاقتصادي للوزير
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد عبد العزيز أديب طاهر
الوكيل المساعد للتخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد محمد فداء الدين بن محمود آل ادريس
مدير عام الخدمات الاجتماعية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد عبد الله محمد الباتل
مدير عام الإحصاءات السكانية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد محمد ابراهيم الحيزان
مدير عام إدارة المنظمات والمؤسسات المالية الدولية
وزارة المالية

السيد عبد الرحمن صالح الدغيثر
مدير الشؤون العربية
وزارة التجارة والصناعة

السيد عبد الملك علي اليوسفي
سكرتير أول
وزارة الخارجية

السيد عبد الرؤوف الصادق القايدي
مدير عام التوظيف
وزارة العمل

السيد فيصل محمد الزواوي
سكرتير أول
سفارة المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد فيصل المنديل
سكرتير أول
سفارة المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد خالد ناصر العمير
الملحق التجاري
سفارة المملكة العربية السعودية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيد فواز بن صبحي فرعون
سكرتير وزير الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية اليمنية

السيد هشام شرف عبد الله
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي

سعادة السيد محمد عبد المجيد قباطي
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة الجمهورية اليمنية
لدى الجمهورية اللبنانية وقبرص

السيد جلال محمد مولى
مدير عام المنظمات الدولية والإقليمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد لطف محمد الارياني
مستشار
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد حسين الأرياني
مستشار
سفارة الجمهورية اليمنية
لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة حورية مشهور أحمد
نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة بلقيس محمد الجرموزي
مدير عام إدارة المرأة
وزارة النفط والمعادن

السيدة وفاء عبد الله عوض أحمد
عضو اللجنة الوطنية للمرأة
مدير عام المرأة/رئيس الاتحاد المهني للصناعات الصغيرة
وزارة الصناعة والتجارة

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

ألمانيا

السيد فريدريلن مالته لودن
سفارة ألمانيا لدى الجمهورية اللبنانية

أوكرانيا

السيد فيتالي شيبيليوك
القائم بالأعمال بالوكالة
سفارة أوكرانيا لدى الجمهورية اللبنانية

بولندا

السيد زيغمونت سيبولا
مستشار اقتصادي
سفارة بولندا لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية التونسية

صلاح الدين بن عبيد
القائم بالأعمال
سفارة الجمهورية التونسية
لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية السودان

معالي السيد السماني الوسيلة
وزير الدولة بوزارة الخارجية

السيد خالد الخضر الطيب الأمين
مفتش اقتصادي
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

السيد عبد الرحيم الصديق محمد
دبلوماسي ومستشار
وزارة الخارجية

السيد أحمد أبو زيد عثمان
مستشار
سفارة جمهورية السودان
لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية الصين الشعبية

السيد شنفي يانغ
سكرتير ثالث
سفارة جمهورية الصين الشعبية
لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة المغربية

معالي السيد لحسن الجيت
وزير مفوض
سفارة المملكة المغربية
لدى الجمهورية اللبنانية

كولومبيا

السيدة ألدونا خوزيه
سفارة كولومبيا
لدى الجمهورية اللبنانية

جيم- الأمانة العامة للأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة الإعلامي

السيد ماهر ابراهيم ناصر
مدير مكتب الأمم المتحدة الإعلامي
في جمهورية مصر العربية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيدة رينيه صباغ
خبير وطني
في الجمهورية اللبنانية

هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

السيد إيغور كولغا
نائب رئيس
الجمهورية اللبنانية

دال- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة منى همام
منسق أنشطة الأمم المتحدة
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
في الجمهورية اللبنانية
ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد حبيب نقولا الهبر
المدير والممثل الإقليمي
في مملكة البحرين

مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

السيد مازن جميل شقورة
مسؤول حقوق الإنسان
في الجمهورية اللبنانية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

السيد توماس مك درمت
المدير الإقليمي
في المملكة الأردنية الهاشمية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

السيد ريتشارد جايمس كوك
مدير شؤون الوكالة
في الجمهورية اللبنانية

السيدة أدونا المر
مسؤول برنامج الشباب
في الجمهورية اللبنانية

جامعة الأمم المتحدة

السيد جيرام ردي
مدير جامعة الأمم المتحدة
معهد القيادة الدولية
في المملكة الأردنية الهاشمية

برنامج الأغذية العالمي

السيدة بيبا برادفورد
ممثل البرنامج
المدير القطري
في الجمهورية العربية السورية

هاء- المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد عبدالسلام ولد أحمد
ممثل مكتب المنظمة في الجمهورية اللبنانية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

السيد سليمان عواد سليمان
اختصاصي التعليم الثانوي والتقني والمهني
مسؤول المكتب بالإنابة
في الجمهورية اللبنانية

البنك الدولي

السيد عمر رزاز
مدير البنك الدولي
في الجمهورية اللبنانية

صندوق النقد الدولي

السيد سامي جدع
مدير المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط
في الجمهورية اللبنانية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

السيد إبراهيم بطرس بركات دياب
رئيس قسم الأرصاد الجوية للبنان
ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
في الجمهورية اللبنانية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

السيد شيخ تيديان ساخو
ممثل إقليمي للأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان
في الجمهورية اللبنانية

واو- المنظمات الحكومية الإقليمية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

السيد معتصم رشيد سليمان
وزير مفوض
مدير إدارة الدراسات والبحوث الاقتصادية

السيد صلاح محمد ادريس
رئيس قسم المنظمات الدولية
القطاع الاقتصادي

منظمة العمل العربية

السيد ابراهيم قويدر
الأمين العام

السيد سليم فؤاد أبو حرفوش
رئيس مكتب الإعلام

السيدة دعاء حسن يوسف
أستاذة في علم الإحصاء

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

السيد طلعت بن ظافر
المدير العام

السيد حامد المأمون علم الدين
مدير مركز المواصفات والمقاييس

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

السيد المنجي بو سنينة
المدير العام

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

معالي السيد عبدالرحمن بن حمد العطية
الأمين العام

السيد عبد العزيز الحمد العويشق
وزير مفوض
مدير إدارة التكامل الاقتصادي والدراسات

السيد سعيد بن حمد المري
مدير إدارة العلاقات العامة
مكتب الأمين العام

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - المكتب التنفيذي

السيد عثمان بن عبد الله التويجري
المدير العام

السيد محمود علي حافظ
مدير إدارة الشؤون الاجتماعية

زاي- منظمات حكومية وغير حكومية

البنك الإسلامي للتنمية

السيد حسن عبد الماجد موسى
اقتصادي، ضابط قطري
المملكة العربية السعودية

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

السيد علي عبد العزيز سليمان
الرئيس التنفيذي والمدير العام
المملكة العربية السعودية

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

السيد الياس غنطوس
الأمين العام
الجمهورية اللبنانية

السيدة ناهد الزين نعماني
باحثة اقتصادية مسؤولة عن شؤون التجارة الخارجية

السيدة هدى كشتان
مسؤول تنفيذي

اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي

السيد محمد بن عبدالله الملا
الامين العام

قطاع مياه النيل/وزارة الموارد المائية والري

السيد أحمد محمد فهمي عبد الله
رئيس قطاع مياه النيل سابقاً/مستشار هيئة مياه النيل
جمهورية مصر العربية

اتحاد المحامين العرب

السيد عمر محمد زين
الأمين العام المساعد
الجمهورية اللبنانية

المجلس الوطني للبحوث العلمية

السيد معين حمزي
أمين عام
الجمهورية اللبنانية

السيد حسن علي الشريف
مستشار في السياسات الجديدة للعلم والتكنولوجيا

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

السيد عصام مصطفى
مدير دائرة
المملكة الأردنية الهاشمية

الجمعية المصرية لمكافحة مرض الإيدز

السيدة سوسن حسن الشيخ
رئيسة الجمعية
جمهورية مصر العربية

منظمة لبنان للأمم المتحدة

السيد سمير ميشال الضاهر
رئيس المنظمة
الجمهورية اللبنانية

السيد رجا صبري حماده
الأمين العام

السيدة غنى شريف
مديرة المكتب

مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة

السيد نجيب صعب
رئيس المركز
الجمهورية اللبنانية

تجمع سيدات الأعمال اللبنانيات

السيدة ليلى كرامي
رئيسة التجمع
الجمهورية اللبنانية

الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة

السيدة أمل فتوني
الجمهورية اللبنانية

اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة

السيدة عزة الحر مروّة
المنسّقة العامة
الجمهورية اللبنانية

الاتحاد اللبناني لرعاية الطفل

السيدة فاديا العثمان الأسعد
رئيسة الاتحاد
الجمهورية اللبنانية

السيدة لينا قرنفل
مسؤولة العلاقات الخارجية

السيدة هيفا نوح حمدان

منظمة المرأة العربية

السيدة ودودة بدران
المديرة العامة
الجمهورية اللبنانية

المركز الوطني للتنمية والتأهيل

السيد حسين علي ماجد
الجمهورية اللبنانية

السيدة أميرة حسن حمادة
مسؤول الإعلام

الهيئة الوطنية للطفل اللبناني

السيدة نور داود سلمان
رئيسة الهيئة
الجمهورية اللبنانية

السيدة خانم عامر خدّاج
الأمين العام

مؤسسات الإمام الصدر

السيد محمد بسام
مكتب الدراسات
الجمهورية اللبنانية

كاريتاس لبنان

الأب لويس سماحه
رئيس كاريتاس لبنان
الجمهورية اللبنانية

السيدة مي ملحم أسعد
مسؤولة عن مشاريع التنمية الاقتصادية وبرنامج البنوك الريفية

مجلس كنائس الشرق الأوسط

الأب جرجس ابراهيم صالح
الأمين العام
الجمهورية اللبنانية

اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة

السيدة سلوى السنيورة بعاصيري
الأمين العام
الجمهورية اللبنانية

اتحاد المرأة للسلام في العالم

السيدة مريانا نيكولاس أبو رحال
رئيسة الاتحاد
الجمهورية اللبنانية

السيدة تاريز الياس سعادة

الشبيبة الطالبة المسيحية

السيدة ديانا ديب
الجمهورية اللبنانية

جمعية أمواج البيئة

السيد خليل ضحوي
مسؤول قسم الأشعة
الجمهورية اللبنانية

الدراسات القانونية للطيران المدني

السيد فواز مرتضى
رئيس
الجمهورية اللبنانية

حاء- الخبراء

السيد سمير رضوان
المدير التنفيذي
منتدى البحوث الاقتصادية
جمهورية مصر العربية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت	٣	E/ESCWA/24/L.1
جدول الأعمال المؤقت المشروح	٣	E/ESCWA/24/L.1/Add.1
تنظيم الأعمال المقترح	٤	E/ESCWA/24/L.2
النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الرابعة والعشرين للجنة	٥	E/ESCWA/24/3
قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا	٦	E/ESCWA/24/4
التحديات الجديدة في المنطقة وأثرها على عمل الإسكوا	٦ (أ)	E/ESCWA/24/4(Part I)
مواجهة مشاكل بطالة الشباب في منطقة الإسكوا	٦ (ب)	E/ESCWA/24/4(Part II)
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: إعلان دمشق	٦ (ج)	E/ESCWA/24/4(Part III)
تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٧	E/ESCWA/24/5
تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٧ (أ)	E/ESCWA/24/5(Part I)
متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين	٧ (ب)	E/ESCWA/24/5(Part II)
برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	٧ (ج)	E/ESCWA/24/5(Part III)
تعبئة الموارد والمصادر المالية	٧ (د)	E/ESCWA/24/5(Part IV)
تقرير لجنة النقل عن دورتها السابعة	٧ (هـ)	E/ESCWA/24/5(Part V)
قضايا الإدارة العليا	٨	E/ESCWA/24/6
ترشيد عمل اللجنة	٨ (أ)	E/ESCWA/24/6(Part I)
النظر في البرنامج الإحصائي	٨ (أ-١)	E/ESCWA/24/6(Part I)/Add.1
النظر في الآلية الحكومية للإسكوا	٨ (أ-٢)	E/ESCWA/24/6(Part I)/Add.2
التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧	٨ (ب)	E/ESCWA/24/6(Part II)/Rev.1

العنوان	البند	الرمز
مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٨ (ج)	E/ESCWA/24/6(Part III)
استعراض التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥	٩	E/ESCWA/24/7
مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشرين	١٢	E/ESCWA/24/L.10
قائمة وثائق الدورة الرابعة والعشرين		E/ESCWA/24/INF.1
قائمة المطبوعات والوثائق التي أصدرتها اللجنة منذ دورتها الثالثة والعشرين		E/ESCWA/24/INF.2
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/24/INF.3